

أسباب تهّدّ التطرف الإسلامي في بريطانيا وأوروبا



أحمد الباز
باحث في العلاقات الدولية



النقاط التي يناقشها البحث:

- دعوات من منظمات إسلامية في بريطانيا للإطاحة بأنظمة دول معترف بها من الأمم المتحدة.
- كيف يهدد أنصار الفكر المتطرف وحدة بريطانيا وسيادتها وأمنها؟
- متطرفون محتملون تحولوا إلى إرهابيين تحت نظر الأمن البريطاني.
- أغسطس 2017 الدامي في أوروبا.
- كيف يتم التجنيد؟
- الأئمة والمساجد ودورهم في إنتاج التطرف.
- السجون ودورها في إنتاج التطرف.
- كيف تمهد الرموز الأكاديمية والشخصيات المعروفة الأرض لانتشار القواعد الشعبية المتطرفة؟
- كيف تساهم القوانين البريطانية في تسهيل عمل التطرف؟
- لماذا تفشل أوروبا في مواجهة الإرهاب؟
- الانعكاس السلبي على الأمن الأوروبي، بسبب ازدواجية الموقف من التنظيمات الإسلامية.
- توصيات.

دعوات من منظمات إسلامية في بريطانيا للإطاحة بأنظمة دول معترف بها لدى الأمم المتحدة

تحتضن بريطانيا على أراضيها العديد من المنظمات الإسلامية، التي تدعو صراحةً إلى الإطاحة بأنظمة شرعية رسمية منتخبة، لدول معترف بها من قبل الأمم المتحدة، وهذا الأمر مستغرب في المنطقة العربية، أن يأتي من الأراضي البريطانية التي نعتز بقيمتها!

- أسس ما يُعرف بالمجلس الثوري المصري، على يد أفراد من جماعة الإخوان المسلمين، والعضوة فيه «مها عبد الرحمن عزّام»، الوجه الأكثر بروزاً فيه، التي تحمل الجنسية البريطانية، ويدعو المجلس، في بنده التأسيسي الثالث، إلى «إسقاط الحكم» في جمهورية مصر العربية.

- في لقاء مع قناة «مكملين» الفضائية، التي تبث من تركيا، دعا «محمد شريف كامل»، أمين عام المجلس الثوري المصري، الذي ترأسته البريطانية «مها عزّام» إلى (مقاومة) نظام الحكم في مصر، بهدف إسقاطه¹.

- يرأس يوسف القرضاوي (ائتلاف الخير)، الذي صنّفته وزارة الخزانة الأمريكية، منظمة إرهابية على خلفية التورط في تمويل أعمال العنف في الشرق الأوسط ودعمها²، وهو ائتلاف يضم ٥٢ جمعية، تعمل في بريطانيا وأوروبا وأمريكا، وهي تجمع أموالاً لتذهب إلى منظمات تحمل أفكاراً متطرفة جهادية، مثل: جماعة الإخوان المسلمين، كما أنّ فكر القرضاوي نفسه، المحظور من دخول بريطانيا، يحمل توجهات متطرفة³؛ حيث كان قد أفتى، في لقاء على قناة «الجزيرة» القطرية، بجواز تفجير الفرد نفسه في مجموعات من البشر، بعد أن يأخذ الإذن من التنظيم الذي يتبعه⁴.

- منتدى الجمعيات الخيرية الإسلامية، وهي مظلة دعم وتمويل لنحو ١٠ جمعيات في بريطانيا، تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، تضمّ معها جمعية «المعونة الإسلامية»، و«المساعدة الإسلامية»، و«الأيادي الإسلامية»، و«النداء الإسلامي»، وقد خضع المنتدى لتحقيقات في بريطانيا، وصنّفت نحو ٦ مؤسسات تابعة للمنتدى، أنّها تموّل أعمال عنف في الشرق الأوسط، حتى قامت الحكومة البريطانية، في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤، بسحب مئتين وخمسين ألف جنيه إسترليني ٢٥٠ ألف جنيه إسترليني، من حساب المنح التي كانت قد قدّمتها الحكومة لدعم المنتدى والجمعيات التابعة له⁵.

- دعا عزّام التميمي، إلى إسقاط أنظمة الحكم العربية عموماً، والأنظمة الخليجية خصوصاً، وهو أبرز قيادات الإخوان في بريطانيا، مقيم في بريطانيا، ويترأس مجلس إدارة قناة «الحوار»، المملوكة

1- للاطلاع أكثر اضغط على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=Zi8F7WZne98>

1- للاطلاع أكثر اضغط على الرابط: <https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/hp1267.aspx>

1- للاطلاع أكثر اضغط على الرابط: <https://www.theguardian.com/uk/2008/feb/07/religion.politics>

1- للاطلاع أكثر اضغط على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=DxtFLSCFO-M>

1- للاطلاع أكثر اضغط على الرابط: <http://www.telegraph.co.uk/news/politics/conservative/11337846/Muslim-charity-stripped-of-state-funding-over-extremism-fears.html>

للإخوان المسلمين، التي تبثّ من بريطانيا^٦.

انطلقت بعض هذه الدعوات من على أراضٍ بريطانية، أو من أشخاص يحملون الجنسية البريطانية، أو من مؤسسات تعمل على الأراضي البريطانية، رغم صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١، الذي ألزم الدول والمؤسسات بالحرص على عدم تأمين الظروف الملائمة لكلّ من يموّل، أو يخطّط، أو يدعم، أو يشارك في عمليات إرهابية، أو يحاول تأمين الظروف المناسبة لها!!^٧

يدعو قرار مجلس الأمن رقم ١٦٢٤ لسنة ٢٠٠٥، إلى أن تقاوم الدول، وبشدة، ما يُعرف باسم «الانتداب الإرهابي»، واستعمال القانون لمنع التحريض على القيام بأعمال إرهابية، وبحسب الدراسة الاستقصائية الصادرة عن مجلس الأمن، لمتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٦٢٤؛ فإنّ ملاحظة قد وردت ضمن الملاحظات، فيما يخصّ دول أوروبا الغربية، وهي: أن دول الاتحاد الأوروبي ملزمة بتجريم «التحريض العلني».

يبدو أنّ هناك تناقض في بريطانيا بين القول والفعل؛ فرغم أنّ مجلس العموم البريطاني، في تقريره ()، وضع بعض المعايير لتعريف الإرهاب والإرهابي، التي تنطبق جميعها على الدعوات أعلاه، إلاّ أنّه لم يتم اتّخاذ أيّ إجراءٍ رادعٍ بخصوص حاملها؛ حيث كان من ضمن ما ورد في تقرير مجلس العموم، في البند رقم ٤٠، من المرسوم رقم ٢٠٠٠؛ أنّ الإرهابي هو:

١. عضو منتّم لمنظمة إرهابية، أو يقوم بعمل دعاية لأحد المنظمات الإرهابية.
٢. من يقوم بعمليات تمويل، أو غسيل أموال، لحساب إحدى المنظمات الإرهابية.
٣. من يقوم بأعمال التدريب على استخدام السلاح، أو يشارك فيها.
٤. من يدير منظمة إرهابية.
٥. من يملك أدوات، أو يجمع معلومات لاستخدامها في إطار إرهابي.
٦. من يحرّض على الإرهاب في أي مكانٍ آخر في العالم^٨.

1- 6 للاطلاع أكثر اضغط على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=VyXeJXAhtj4>

1- 7 للاطلاع أكثر اضغط على الرابط: [http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1373\(2001\)&referer=http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions/2001.shtml&Lang=E](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1373(2001)&referer=http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions/2001.shtml&Lang=E)

8 P 14 .. <http://researchbriefings.parliament.uk/ResearchBriefing/Summary/CBP-7613>

كيف يهدد أنصار الفكر المتطرف وحدة بريطانيا وسيادتها وأمنها؟

شهدت شوارع بريطانيا العديد من التظاهرات، وجولات الأشخاص من ذوي الفكر المتطرف، الذين يدعون إلى تحكيم الشريعة الإسلامية في بريطانيا، والقضاء على الديمقراطية هناك، وكل المبادئ التي تأسست عليها بريطانيا.

- نظم مجموعة ممن يحملون فكراً متطرفاً مشابهاً لما ينادي به تنظيم داعش، وقفةً في أحد شوارع لندن، حاملين أعلام تنظيم داعش السوداء، وأعلن أحدهم أنهم يخطّطون لرفع هذا العلم على 10 "داونغ ستريت"، ليتمّ الحكم بالشريعة الإسلامية في بريطانيا، وإسقاط النظام الحاكم فيها⁹.
- تمّ تسجيل العديد من التحركات في شوارع بريطانيا، لأشخاص يتجولون، ويدعون المارة في الشوارع، من غير المسلمين، بأنهم "كفار"، وتمكن ملاحظة أنهم يتعاملون بحدّة مع ضباط الشرطة، محتمين بالقوانين البريطانية، التي يعلمون أنها لن تقوم باستجوابهم، إلا إذا تمّ الإمساك بدليل قاطع باشتراكهم في عمليات إرهابية¹⁰.
- سجّل خروج المئات من البريطانيين، إلى مناطق القتال في الشرق الأوسط، كسوريا والعراق، وتصويرهم العديد من المواد الفيلمية التي تثبت وجودهم هناك، ليهتدوا من خلالها بريطانيا¹¹.
- يجب أن تعلم السلطات البريطانية؛ أنّ غضّ البصر عن تحركات المتطرفين في بريطانيا، أو استغلال الحريات في شوارع بريطانيا للقيام بمسيرات دينية، أمرٌ من شأنه أن يساعد في ظهور صراعات طائفية في المملكة؛ نظراً إلى أنّ هذا الأمر سيثير حساسية وحفيظة المسيحيين، في بريطانيا وأوروبا، الذين يرون أمامهم أناساً يعيشون على أرض بريطانيا، ويدعون إلى القضاء على القيم والمبادئ والأسس، الدستورية والقانونية، التي تأسست بموجبها المملكة المتحدة، ما سيترتب عليه اندلاع صراعات طائفية، وقد تمّ بالفعل رصد مثل هكذا تحركات، توحى بوجود احتمالات لاندلاع صراعٍ طائفيّ في بعض شوارع بريطانيا¹².
- من الممكن أن يساهم انتشار الرموز الدعائية الخاصة بالتنظيمات المتطرفة في شوارع بريطانيا، في إحداث حالة من الذعر والقلق، وهو ما تمّ رصده بالفعل، عندما قام أحد الأشخاص بالتجول بالقرب من مقرّ البرلمان البريطاني، حاملاً علم تنظيم داعش. إضافة إلى أنه جعل طفلته تحمل علماً صغيراً لداعش أيضاً، وترفرف به، الأمر الذي تسبّب في إحداث حالة من الرعب، تمّ رصدها عبر

9 <https://www.youtube.com/watch?v=Se45F7EkH9g>

10 https://www.youtube.com/watch?v=5Z6YDMcd_Jo

11 https://www.youtube.com/watch?v=fxDuENvxw_o

12 <https://www.youtube.com/watch?v=fA6XcyXsxXU>

- ردود أفعال الناس على السوشل ميديا، خاصة من هؤلاء الذين كانوا في محيط الواقعة¹³.
- دعا يوسف القرضاوي، في برنامج على قناة «الجزيرة» القطرية، إلى السيطرة على أوروبا، وفتحها على يد المسلمين، عبر جيوش من الدعاة والأئمة المسلمين، بشكل يهدد أمن دول أوروبا كلها، واستقرارها، وسيادتها¹⁴.
 - تحتضن بريطانيا على أراضيها العديد من الشخصيات، التي تحمل أفكاراً متطرفة، وتدعو إلى القيام بعمليات إرهابية في العديد من دول العالم، ومنها دول أوروبا، ومنهم «هاني السباعي».
 - **هاني محمد السباعي**، مصري، مولود عام 1961، مدير مركز القريري في لندن، الذي صدر قرار بإغلاقه عام 2015. كان عضواً في جماعة الجهاد الإسلامي، وطلب اللجوء السياسي في بريطانيا. شارك السباعي في حرب المجاهدين في أفغانستان، وحوكم في مصر غيابياً، عام 1999، في قضية العائدين من ألبانيا، وعوقب بالسجن لمدة 15 عاماً، لجأ إلى بريطانيا عام 1998، وهو العام الذي أعلن فيه ابن لادن تأسيس الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين.
 - في عام 2001؛ أعلن تأييده لهجمات 11 سبتمبر، كما أيد هجمات 7 يوليو 2005 في لندن، وعدّها انتصاراً للإسلاميين المجاهدين، بعد ذلك بأشهر قليلة (سبتمبر 2005)، ورد اسمه في قائمة أصدرتها الأمم المتحدة تشمل الأشخاص الخاضعين للحظر الدولي بسبب علاقتهم بالإرهاب، كما يخضع أيضاً للرقابة المالية من اللجنة المختصة بتتبع تمويل الإرهاب، التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية.
 - تم إغلاق مركز «المقريري»، ومنع السباعي من الظهور في البرامج التلفزيونية، لكنه الآن يستخدم قنوات اليوتيوب في مواصلة دعايته المتطرفة، يُعرف بارتباطه بالقاعدة والتنظيمات الموالية لها، بما في ذلك «الجهاد الإسلامي» في مصر، و«أنصار الشريعة» في تونس.
 - أشارت التحقيقات في الحادث الإرهابي، الذي وقع في مدينة سوسة التونسية، في يونيو 2015، إلى وجود علاقة بين السباعي ومنفذي الحادث، كما يرتبط السباعي أيضاً، بعلاقات قوية مع جماعة «أنصار الشريعة» المتطرفة، الموالية للقاعدة في تونس، وبلدان المغرب العربي.
 - في حوار تلفزيوني له، يرى السباعي، المقيم على الأراضي البريطانية؛ أنّ أسامة بن لادن، الذي أفتى بجواز قتل كل من هو غير مسلم، بأنه «مجدد الإسلام في العصر الحديث»¹⁵.

13 <http://www.independent.co.uk/news/uk/crime/man-pictured-draped-in-isis-like-flag-near-big-ben-and-houses-of-parliament-in-london-10367685.html>

14 <https://www.youtube.com/watch?v=Mzp9DRL1hBo>

15 <https://www.youtube.com/watch?v=bb7wcEf-DhQ>

متطرفون محتملون تحوّلوا إلى إرهابيين حقيقيين تحت نظر الأمن البريطاني أو بسبب إخفاقاته

خالد مسعود: منّذ حادث "ويستمينستر" 22 آذار (مارس) عام 2017

- يبلغ من العمر 52 عاماً، كان اسمه قبل أن يشهر إسلامه "أدريان روسيل أجاو".
- لاعب كمال أجسام سابق، ولد عام 1964، في دارفورد، في مقاطعة كنت.
- له تاريخ من العنف باستخدام السكين، وتمّت إدانته، للمرّة الأولى، عام 2003.
- سجّن لفترات متقطّعة في عدّة سجون، هي؛ "ويست ساسيكس"، "فورد"، و"آيلاند"، "نورفولك"، وسجن "إيست ساسيكس"، خضع للفحص بواسطة جهاز "MI5"، لكنّه لم يصنّف على أنّه يشكّل خطراً على الأمن¹⁶.
- عمل مدرّساً للغة الإنجليزية، وتزوّج عام 2004، من سيدة تدعى "فارزانا مالك"، لكنّها تركته وهربت، بعد عام واحد من الزواج، ثمّ تزوّج من سيدة أخرى، تدعى "روهي حيدرة"، وهي تنزانية الجنسية.
- سافر إلى المملكة العربية السعودية لتدريس اللغة الإنجليزية للمغتربين، وقضى هناك عاماً واحداً، ثمّ عاد إلى بريطانيا، وتنقّل بين ليوتون، وشرق لندن، وبيرمينغهام، وكان يدرّس المغتربين العرب برنامجاً تدريسياً بعنوان «اقرأ... IQRA»، وهنا توقّف جهاز المخابرات الداخلية "MI5" عن تتبّعه¹⁷.

سلمان عبيدي: منّذ هجوم مانشستر 22 أيار (مايو) 2017

- في ٢٢ أيار (مايو) ٢٠١٧؛ وقع هجوم دام في مدينة مانشستر، راح ضحيّته ٢٢ شخصاً، كانوا يحضرون حفلاً غنائياً.
- منّذ الهجوم الانتحاري، سلمان عبيدي، معروف لدى أجهزة الأمن البريطانية.
- أوضحت الحكومة حينها، أنّ عبيدي كان معروفاً لدى أجهزة الأمن البريطانية، وكان مرتبطاً بخليّة منشدّين في المدينة.

¹⁶ <http://www.telegraph.co.uk/news/2017/03/22/westminster-terror-attack-everything-know-far/>

¹⁷ <http://www.telegraph.co.uk/news/2017/03/26/smiling-store-manager-became-jihadist-murderer/>

- قبض عليه عام 2012، لكن تمّ الإفراج عنه بعدها بقليل، ثمّ سافر إلى ليبيا، في 25 نيسان (أبريل) عام 2017، ليعود بعدها إلى مانشستر، في 18 أيار (مايو)، قبل الحادث بأربعة أيام.
- وأظهرت معلومات أخرى؛ أنّ والد سلمان، هو رمضان بوالقاسم العبيدي، أحد أعضاء الجماعة الليبية المقاتلة، وصنّفته الأجهزة الأمنية الليبية، ضمن عناصر تنظيم القاعدة.
- تأكيداً لإخفاق الأجهزة الاستخباراتية الداخلية، تمّ فتح تحقيق في إغفال التعامل مع سلمان العبيدي كتهديدٍ مفترَض.
- تمّ إبلاغ الأجهزة الأمنية عن عبيدي ثلاث مرات قبل الهجوم، وخلال ارتياده جامعة «مانشستر كوليدج»، تواصل خمسة من أصدقائه مع الشرطة، محذّرين من أفكاره المتطرفة، عندما تحدّث عن إعجابه بالإرهابيين، وأنّه لا يرى الاستشهاد خطأً.



صورة لأحد جدران مدينة طرابلس عليها اسم ثوار مانشستر المنضمين لكتائب ١٧ فبراير (مانشستر هي المدينة المفضلة للجالية الليبية في بريطانيا)

- صرّح إمام السيد محمد سعيد الصائتي، إمام المركز الإسلامي في مانشستر، المعروف باسم "مسجد دودزبيري"؛ بأنّ السيد عبيدي أبدى كثيراً التطرف بعد خطبته في المسجد عن تنظيم داعش¹⁸.

¹⁸ <http://www.bbc.com/news/uk-40019135>

• اكتشفت السلطات في مانشستر صفحة على الفيسبوك، باسم يوسف حنا، (وهو اسم مستعار)، لكن أثبتت الصور المنشورة على الصفحة، أنها تخص رمضان عبيدي، والد سلمان، وقد نشر عليها منشوراً يصور فيه «أبو أنس الليبي» (المتهم بتفجير سفارات أمريكا في كينيا وتنزانيا) على أنه «أسد». وقال حرفياً في منشور كتبه في تشرين أول (أكتوبر) 2013: «نبي نعرف كم واحد حاطط صورة هذا الأسد في بروفايله... الطحالب يمتنعون». ومنذ ذلك التاريخ لم يُنشر أي شيء على الحساب، كما يوجد على الصفحة صور لمليشيات مسلحة، رجّح أن يكون رمضان عبيدي أحد رجال تنظيم عبد الحكيم بلحاج، المعروف باسم جماعة الجهاد الليبية الإسلامية¹⁹ LIFG



صورة لأحد المنشورات من صفحة الفيسبوك الخاصة بـرمضان عبيدي يمتدح فيه «أبو أنس الليبي» ويصفه بالأسد.

خوارزم شاه زاد بات: أحد منفذي هجوم لندن بريدج 3 حزيران (يونيو) 2017

- ظهر شخصياً في الفيلم الوثائقي المشهور "The Jihadis Next Door"، وهو يحمل علم تنظيم داعش، اسمه «خورام شاه زاد بات»، يبلغ من العمر ٢٧ عاماً²⁰، وقد كان خوارزم شاه قد خضع للتحقيق بتهمة التطرف، عام ٢٠١٥، لكنّ الشرطة قالت إنّها لم تجد أية أدلة تشير إلى تخطيطه لهجوم مقترض.
- يعدّ الرجل الثاني في تنظيم «المهاجرون»؛ الذي يقوده انجم شودري، الذي تمت محاكمته عام 2016، بتهمة دعوة مسلمي بريطانيا للانضمام لتنظيم القاعدة، وحُكم عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام.

19 <http://www.manchestereveningnews.co.uk/news/greater-manchester-news/dad-manchester-arena-bomber-paid-13091765>

20 <http://www.independent.co.uk/news/uk/home-news/khuraam-shah-zad-but-london-attacker-video-documentary-the-jihadists-next-door-channel-4-a7774306.html>

• عام 2015، تلقت الباحثة الفيدرالية الأمريكية معلومات من عميلها في بريطانيا، جيسي مورتون، يحذر فيها من نشاطات خورام شازاد على صفحات التواصل الاجتماعي، الخاصة بتنظيم المهاجرين، كما حذرت السيدة جاسباري من محاولة خورام أسلمة ابنها، واتصلت بالشرطة، لكنها لم تتلقَ ردّاً، رغم أنها أرسلت صورة لخورام، مرفقة برسالتها للشرطة، بحسب ما صرّحت به السيدة جاسباري لصحيفة "الجارديان"²¹.

• عام 2017؛ ظهر في هذا الفيلم، مستفيداً من القوانين البريطانية بشأن حماية الحريات، متحدّثاً عن أفكار متطرفة، وداعياً، هو ورفاقه، إلى تحكيم الشريعة في بريطانيا، وكان ختام هذه المسيرة المتطرفة، في ظلّ تغاضي المؤسسة الأمنية البريطانية، أن قام بأحد عمليات الذئاب المنفردة.

• كانت معلومات قد تم تداولها تشير إلى ارتباط شاه زاد بات، بالخلية التي نفذت سلسلة الهجمات الدامية، في تموز (يوليو) 2005، المعروفة بهجمات 7/7؛ حيث قدم المساعدة إلى منفذي الهجوم، خاصة أنه كان على صلة بالانتحاري محمد خان، الذي فجر نفسه في الهجمات التي راح ضحيتها أكثر من 50 قتيلاً.

يوسف زغبا: أحد منفذي هجوم لندن بريدج 3 حزيران (يونيو) 2017

• إيطالي من أم مغربية، يبلغ من العمر 22 عاماً، تم توقيفه في مطار «بولونا» في إيطاليا، عام 2013، عندما أراد السفر إلى سوريا حاملاً تذكرة ذهاب فقط، وقد وجدت أجهزة الشرطة أدوات دعاية لتنظيم داعش على كمبيوتره الشخصي، إلا أن السلطات الإيطالية قامت بإخلاء سبيله؛ لعدم القدرة على إثبات أية تهمة عليه، وتمّ إبلاغ السلطات البريطانية، فيما بعد، بأنه شخص تحوم حوله الشكوك.

• في إيطاليا، انضمّ يوسف زغبا لتنظيم "المهاجرون"، الذي يعدّ التنظيم الأخطر من حيث عدد العناصر الذين استطاع ضمّهم إلى تنظيم داعش في سوريا؛ حيث تقول الإحصائيات، إنّ هذا التنظيم مسؤول عن ضمّ ما لا يقلّ عن ثلث أعضاء داعش من المسلمين الأوروبيين، وقد تمّ تكوين هذا التنظيم "المهاجرون" عن طريق عمر بكري وأنجم شودري، وكان هذا التنظيم مسؤولاً عن الأحداث التي هزّت مطار لندن عام 2005²².

• يكشف تقرير جهاز الأمن الداخلي في بريطانيا، الصادر في آذار (مارس) 2017، بعنوان «عمليات مؤسسات الشرطة لتطبيق قانون مكافحة الإرهاب»، محدودية عدد الذين تم القبض عليهم باتهامات ترتبط بالإرهاب؛ إذ لم يتجاوز عددهم، منذ عام 2016 حتى مطلع عام 2017، 260 متهماً تقريباً، مقارنة بحوالي 282 متهماً في عام 2015. ويتضمّن التقرير عدة دلالات أساسية، منها: تراجع عدد قضايا الإرهاب، حيث يشير التقرير إلى أنه من بين 260 شخصاً، تمّ القبض عليهم للاشتباه

21 <https://www.nytimes.com/2017/06/06/world/europe/london-assailants-terrorism-warning-signs-fbi.html>

22 <https://www.nytimes.com/2017/06/06/world/europe/london-assailants-terrorism-warning-signs-fbi.html>

في تورطهم بأعمال إرهابية، من بداية عام ٢٠١٦ حتى مطلع عام ٢٠١٧، لم يتم توجيه اتهامات رسمية إلا لحوالي ٧٩ شخصاً، وتم إطلاق سراح ٦٨ آخرين دون اتهامات، بينما تم الإفراج عن ٩٠ منهم بكفالة مالية.

- من بين المتهمين، البالغ عددهم ٧٩ شخصاً، لم يُحاكَم سوى ٣١ شخصاً منهم، ولم تصدر أحكام قضائية بالإدانة إلا على حوالي ٢٨ شخصاً، من بينهم ٧ متهمين حكم ببراءتهم من اتهامات الإرهاب، في مقابل إصدار أحكام قضائية ذات طابع جنائي ضدهم، وهو ما يكشف مدى بطء وتيرة إجراءات القضاء في قضايا الإرهاب.

أغسطس الدامي في أوروبا

شهدت القارة الأوروبية أياماً دامية متتالية من العمليات الإرهابية، هذا الترابط والتسلسل وسرعة العمليات، يجب أن يرفع من حالة القلق لدى مؤسسات الأمن الأوروبية، من احتمالات وجود مخطط مدروس لهزّ أركان أوروبا.

ففي أيام متتالية، خلال شهر آب (أغسطس) من عام ٢٠١٧، سالت الدماء في شوارع عدة مدن أوروبية، بشكلٍ مرعب، وهي العمليات التي يمكن وضع تسلسل لها كالاتي:

- ٩ آب (أغسطس) ٢٠١٧: حادثة طعن لمجموعة جنود فرنسيين، في بلدة «لوفالوا بيرري» شمال باريس، نتج عنها ٦ مصابين من الجنود، وتبنّى تنظيم داعش العملية.
- ١٧ آب (أغسطس) ٢٠١٧: حادثة دهس باستخدام شاحنة، برشلونة الإسبانية، وهي العملية التي راح ضحيتها ١٤ قتيل و ١٠٠ جريح، وقد ارتكبها ٤ شباب مغاربة، هم: موسى أوكير، وسعيد علاء، ومحمد هيشامي، ويونس أبو يعقوب، وتبنّى تنظيم داعش العملية.
- ١٨ آب (أغسطس) ٢٠١٧: حادثة طعن، في مدينة «توركو» غرب فنلندا، نتج عنها مقتل شخصين وإصابة ٨ آخرين، مرتكب الحادثة مواطن مغربي وصل إلى فنلندا كطالب لجوء، يبلغ من العمر ١٨ عاماً.
- ١٨ آب (أغسطس) ٢٠١٧: حادثة طعن في مدينة «فوبرتال ألبرفيلد» غرب ألمانيا، نتج عنها مقتل شخص وإصابة آخر، لم يتم القبض على الإرهابي منفذ العملية.
- ١٩ آب (أغسطس) ٢٠١٧: إطلاق نار بمحطة قطارات «نيم» جنوب فرنسا.

➤ ٢٠ آب (أغسطس) ٢٠١٧: عثرت شرطة إقليم كتالونيا على ١٢٠ أسطوانة غاز، من المحتمل أنها كانت معدة لهجمات إرهابية.

كيف يتمّ التجنيد

- فطن قادة التطرف في بريطانيا مؤخراً لاحتمالات أن تقوم الشرطة برصد المراكز الإسلامية؛ لذلك قام المسؤولون عن تجنيد الشباب المسلم، بحسب أحد التقارير الصادرة عن شرطة برمنجهام، بوضع خطط بديلة للتجنيد، داخل صالات الجيم والمقاهي الصغيرة التي يرتادها الشباب^{٢٣}.
- لا تظهر علامات التطرف على كثير من المتطرفين المحتملين، أو المتطرفين الفعليين، قبل انخراطهم في العمل المسلح؛ لذا من الصعب تعقبهم، كما أنّ محاولة التواصل مع الأسر لمعرفة إن كان أبنائهم قد ظهرت عليهم علامات تطرف، تبدو أمراً صعباً؛ لذا يجب أن تقوم المؤسسات المعنية بالبحث عن برامج تعقب ورصد ومنع، فالعديد من الآباء، بعد اكتشاف مقتل أبنائهم في سوريا، أو انخراطهم في العمل المتطرف، يؤكدون أنّ أبنائهم حتماً قد وقعوا أسرى لأشخاص آخرين، استطاعوا السيطرة على عقولهم وتجهيزهم للسفر.
- يعتمد المتطوعون للانضمام إلى تنظيمات إسلامية متطرفة على الإنترنت، في تشكيل البنية المعرفية بمفهوم الجهاد، وتعدّ منصّات "تويتر" و"فيسبوك" و"المنتديات الجهادية" سبباً لذلك الأمر، إلاّ أنّه تمّ رصد أحد الأساليب مؤخراً للحصول على هذه المعرفة أيضاً، عبر شراء الكتب الدينية من خلال موقع "أمازون".
- كشف تقرير مجلس العموم البريطاني، عن الإرهاب في بريطانيا، الصادر في حزيران (يونيو) عام ٢٠١٦، تصاعد معدلات التطرف بين الشباب؛ حيث بلغت نسبة المتّهمين بجرائم إرهاب، من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٢٩ عاماً، منذ عام ٢٠٠١ حتى حزيران (يونيو) ٢٠١٦، حوالي ٢٤٪، مقارنة بحوالي ٤٧٪ للشباب فوق سنّ ثلاثين عاماً، بينما بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية بين ٢١ و ٢٤ عاماً حوالي ١٧٪، وهو ما يكشف تركّز اهتمامات الإرهاب في الفئات العمرية المختلفة للشباب، وانخراط نسبة كبيرة من الشباب في سنّ النضج في التنظيمات المتطرفة، وهذا التجنيد لن يتمّ إلاّ في الأماكن التي يرتادها هؤلاء الشباب بشكل كبير^{٢٤}.
- يشير تقرير مؤسسة «هنري جاكسون»، إلى أنّ ٩٣٪ من الإرهابيين في بريطانيا من الذكور، و ٧٪ من الإناث.

23 <https://www.theguardian.com/world/2014/sep/05/isis-recruitment-moves-to-radical-network-and-mosques>

24 <http://researchbriefings.parliament.uk/ResearchBriefing/Summary/CBP-7613#fullreport>

1. يبلغ متوسط عمر النسبة الغالبة من الإرهابيين، حال القبض عليهم، ٢٢ عاماً.
2. 72% من الإرهابيين يحملون الجنسية البريطانية.
3. 16% من الإرهابيين تحوّلوا إلى الإسلام من أديان أخرى.
4. 26% من الإرهابيين خضعوا لتحقيقات مسبقة.
5. 76% من الإرهابيين كانوا معروفين لدى السلطات.
6. 44% من الإرهابيين مرتبطين بمنظمات إرهابية مدرجة على قائمة المنظمات المحظورة.
7. 22% من الإرهابيين تدربوا في معسكرات²⁵.

الأئمة والمساجد ودورهم في إنتاج التطرف

تعاني أوروبا، في العموم، من خلل في معرفة خريطة المساجد والأئمة القائمين على الخطبة؛ حيث تتشارك العديد من المنظمات الإسلامية، ومنها منظمات تحمل فكراً متطرفاً، في إدارة هذه المساجد، ونشر الفكر المتطرف المعادي للدول التي تقوم عليها هذه المساجد نفسها.

حيث تتداول خطباً تحمل أفكاراً متطرفة، وتحرض على المواطنين في أوروبا، سواء كانوا مسيحيين، أو يهوداً، أو من أصحاب معتقدات أخرى، على اعتبارهم كفاراً.

- تمّ تسجيل خطب تحمل هذه الدعوات في بريطانيا، ومنها خطب من مسجد «جرين لاين» في برمنجهام؛ حيث وصف إمام المسجد، وإسمه «أبو أسامة»، اليهود والمسيحيين بأنهم كذابون وكفار، وأنه يجب كرههم، ويجب على المسلمين أن يعيشوا في دولة تحكم بالشرعية الإسلامية، وعندما تتحقق هذه الدولة يجب قتل هؤلاء الكفار²⁶.

- بعد عملية «شارلي إيبدو» في فرنسا؛ أكد وزير الداخلية الفرنسي «برنار كازنوف» أنّ «هناك إجراءات صارمة لترحيل كلّ خطيب يحضّ على الكراهية»، كما أنّ رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، كان قد أرسل رسالة إلى أئمة المساجد في بريطانيا، جاء فيها: «علينا أن نظهر لشبابنا الذين يمكن أن يُستهدفوا، أنّ المتطرفين لا يملكون شيئاً ليقدموه لهم، عليكم أن تظهروا لهم أنّ هؤلاء الرجال الذين يكتنون الكراهية، لا مكان لهم في مساجدكم، أو في أي مكان عبادة».

25 <http://henryjacksonsociety.org/2017/03/05/islamist-terrorism-analysis-of-offences-and-attacks-in-the-uk-1998-2015/>

26 <https://www.youtube.com/watch?v=Btx0mm5KCMI>

قوبلت رسالته حينها بانتقادات من قبل الجمعيات الإسلامية هناك، ليردّ كاميرون مدافعاً عن رسالته: **”إنّ أيّ شخص يقرأ الرسالة، ويجد فيها مشكلة، يعاني هو نفسه، في رأيي، من مشكلة حقيقية“**، وهذا يدلّ على وجود أزمة فكرية داخل المساجد.

- يجب التنبيه إلى أنّ الحالة المعرفية للأئمة، إنّما تساعد في تسهيل نشر خطاب العنف والكرهية في أوروبا، فالعديد ممّن يقومون بالخطبة في المساجد، ليسوا خريجي مدارس دينية، بعضهم عمال، أو من الذين تسيّدوا المنابر لصلاتهم ببعض المنظمات الإسلامية في أوروبا، وبعضهم ضحل الثقافة، ولا يعرف اللغة الإنجليزية، الأمر الذي يعيق تواصلهم واندماجهم في المجتمع، ويسهّل استمرارية حملهم أفكاراً متطرفة، لنشرها في الأرجاء.
- يجب التأكيد على أنّ كثيراً من الأئمة يأتون إلى بريطانيا، بعد أن يتلقّوا تعليمهم، أو تدريبهم، في بلدان أخرى، مثل باكستان وبنغلادش، وللأسف، يأتون إلى بريطانيا بأفكار ومفاهيم لا تتناسب مع الحياة في بريطانيا؛ بل وتتسم بالتشدّد في أحيان كثيرة.
- يواجه الشباب المسلم في بريطانيا، مشكلة في التواصل مع أئمة المساجد؛ حيث إنّ غالبيتهم قادمون من الخارج، وكبار في السنّ، الأمر الذي لا يساعد في التواصل بين الإمام المُسنّ، ومرتادي المسجد من الشباب، وهذا الوضع يؤثر سلبياً في طبيعة الدور المُفترض أن يلعبه كلٌّ من المسجد والإمام، في تأهيل الشباب المسلم وتثقيفه.
- الغالبية العظمى من الأئمة الأجانب الذين يشرفون على المساجد والمراكز الإسلامية في بريطانيا، غير مطلعين، بشكلٍ كافٍ، على النظام السياسي والاجتماعي والقانوني والاقتصادي في بريطانيا.
- قطاع عريض من الأئمة يأتون إلى بريطانيا، وهم يحملون معهم أعراضاً طائفية من بلدانهم الأم، أو تنتقل هذه الأعراض إلى الداخل الأوروبي عبر الإنترنت، أو منظمات إسلامية تحضّ على الكراهية، وبذلك يمكن القول إنّ أوروبا، وبريطانيا على وجه الخصوص، باتت أرضاً خصبةً لاستقطاب الاضطرابات الطائفية والمذهبية من العديد من البلدان، حيث يتم نشرها على الأرض الإنجليزية، عبر العديد من الأدوات، أهمها أئمة المساجد، فنجد مثلاً أنّ أحد أئمة المراكز الإسلامية، وهو هندي مسلم، قد قرّر أن يحرض المسلمين الذين يخطب فيهم بخطاب كراهية، ضدّ الهندوس من بني وطنه، ساخراً من معتقدات الهندوس، وطريقة عبادتهم، الأمر الذي يعمل على تغذية نار الصراع الطائفي، وتعزيزه في بريطانيا، ونقله إلى بلاد أخرى أيضاً^{٢٧}.

- يدعو بعض الأئمة في المراكز الإسلامية في بريطانيا، إلى النيل من الكفار وقتلهم؛ بل وقتل من ترك الإسلام، وقتل المتحولين جنسياً أيضاً، والذين يمارسون الجنس، برميهم من أماكن عالية، وهي طريقة القتل نفسها التي استخدمها تنظيم داعش، عندما قتلوا رجلاً في سوريا، ادّعوا أنه مارس الجنس مع رجل آخر²⁸. إضافة إلى الدعوة إلى تعميق كراهية الكفار (غير المسلمين) في بريطانيا الكافرة، ومنع الابتسامة في وجوههم²⁹.
- يفاجأ بعض الآباء لاحقاً، بأنّ أبناءهم التحقوا بتنظيم داعش، سواء عبر السفر إلى مناطق سيطرة التنظيم، أو عبر التحوّل إلى ذناب بشرية، ويشير بعض ممن تم إجراء مقابلات معهم أنهم لم يلحوا أى تغييرات على أبنائهم قبل هذا الإنخراط سوى التغيّب عن اللقاءات الأسرية والبقاء وحيداً أكبر وقت ممكن، إلاّ أنهم لم ينتبهوا للأمر، ظناً منهم أنّها تغيّرات سنّ المراهقة، إلاّ أنّ السيد "وليد الراج"، وهو مسلم بريطاني، أجرى حواراً صحفياً بعد مقتل ابنه محمد في سوريا، قال فيه إنّ ابنه كان كثير التواجد خارج المنزل، وبسؤاله عن السبب، فإنّه كان يردّ قائلًا: "كنت في المسجد"، ولاحقاً اكتشف أنّ ابنه، البالغ من العمر 22 عاماً، كان قد انضمّ إلى تنظيم داعش، ثم سافر إلى سوريا، حيث قُتل هناك³⁰.
- أثناء التحقيقات، تجيب أمّهات المتطرفين بإجابة واحدة، هي: "لم يعلمنا أحد، ولم يعلموا أبنائنا، أساليب التصدي لمحاولات التجنيد"؛ لذا فإنّه من الواضح وجود نظام "دفاع مجتمعي" ضعيف، غير قادر على التصدي للدعاية المتطرفة.

السجون ودورها في إنتاج التطرف

- مؤخراً، تمّ استخدام مصطلح «أمراء السجون»، للدلالة على سيطرة قادة التطرف الموجودين داخل السجون الأوروبية؛ حيث استطاع هؤلاء الأمراء تشكيل خلايا ومجموعات داخل أماكن الاحتجاز، الأمر الذي دفع السلطات إلى نقل المتشدّدين إلى سجون عالية الحراسة، سجون داخل السجون.
- إلاّ أنّ سياسة "سجون داخل السجون"، ربما تأتي بنتائج عكسية؛ حيث حذر ستيف جيلان، الذي شغل منصب الأمين العام لرابطة ضباط السجون، من أنّ وحدات العزل المتخصصة، يمكن أن تتحوّل إلى خليج جوانتانامو بريطاني، يمنح السجناء "المصداقية والمكانة"، قائلًا: "أنت تجعل قضيتهم سياسية، وتعطيهم المصداقية، قبل أن تعرف أنّك أنشأت خليج جوانتانامو بريطاني، إنّنا دولة كبيرة، ولدينا نظام توزيع سليم، لا يعطي هؤلاء الأفراد المصداقية، أو الأهمية، التي لا شكّ في أنّهم سيحصلون عليها في ظلّ هذه الوحدات".

28 https://www.youtube.com/watch?v=T28Eg_fHWxM

29 <https://www.youtube.com/watch?v=UMwvwDcR-VE>

30 <https://www.theguardian.com/world/2014/sep/05/isis-recruitment-moves-to-radical-network-and-mosques>

- لذا، فإنّ برامج كبح التطرف، ربّما تكون أكثر فاعلية، إلّا أنّه يجب الحذر أثناء اختيار أئمة السجون، يجب أن يكونوا مؤهلين للهدف الذي اختيروا من أجله؛ حيث كانت تقارير³¹ استقصائية قد أكّدت أنّ بعض أئمة السجون، ينشرون الفكر المتطرف والكرهية، على عكس ما تمّ اختيارهم له، ذلك عبر توزيع كتيبات تحمل أفكاراً متطرفة. وفي تقرير تم تسليمه للحكومة، كان المحققون قد وجدوا أوراق دعائية تشجّع على قتل الكافرين، ومنشورات تحضّ على معاداة النساء، وكرهية المثليين، وكتيبات إسلامية متطرفة تدعو إلى ازدياد المجتمع البريطاني.
- وبحسب التقرير نفسه؛ فقد وجد المحققون أنّ رجال الدين في عدة سجون، من الذين تعيّنهم وزارة العدل، يشجّعون السجناء على جمع التبرعات لجمعيات خيرية إسلامية مرتبطة بالإرهاب الدولي.
- وجدت المراجعات أيضاً، أنّ كثيراً من رجال الدين لم يكونوا مستعدين لأعمال مواجهة التطرف، إمّا لعدم امتلاكهم القدرة على ذلك، أو لعدو امتلاكهم الرغبة في ذلك، لعدم اقتناعهم بالشكل الكافي.
- نظراً إلى القوة التي تتمتع بها المجموعات الإسلامية في السجون البريطانية، فإنّ كثيراً من المجرمين يتحولون إلى الإسلام داخل السجن، وذلك لكسب حماية العصابات المسلمة (أحد هؤلاء شخص أدين بجريمة قتل، اسمه "ليفى بيلفيلد"، وقد تحوّل إلى الإسلام داخل السجن، وغيّر اسمه إلى يوسف رحيم، وقد اتهمته مصادر من السجن، باعتراف الدين فقط للحصول على مزايا خاصة، مثل الطعام الحلال، ومزيد من الوقت خارج زنزانه من أجل الصلاة. وقال اتحاد ضباط السجون: إنّ "هناك عدد كبير ممّن يُسمّون "مسلمو المصلحة"، الذين يعتنقون الدين لاستغلال النظام". وحتى لو لم يتحول هؤلاء إلى الفكر المتطرف، وظلّوا تحت تعريف "مسلمو المصلحة"، فهم يشكّلون مصدر قوة للجماعات الإسلامية داخل السجن، نظراً لأنّهم يرفعون أعداد المسلمين في الداخل، ما يشكّل أحد مصادر الشعور بالقوة.
- أخبر أحد المحامين البارزين، المحكمة الجنائية المركزية، بوجود ضغط "للامتثال إلى آراء دينية معينة" في سجن بيلمارش، بسبب القوة التي يحظى بها السجناء المسلمون المتطرفون³².

31 <http://www.dailymail.co.uk/news/article-3546919/Prison-imams-free-spread-hatred-jails-Preachers-distributing-extremist-literature-including-homophobic-misogynistic-leaflets.html>

32 <http://www.dailymail.co.uk/news/article-3546919/Prison-imams-free-spread-hatred-jails-Preachers-distributing-extremist-literature-including-homophobic-misogynistic-leaflets.html>

كيف تمهّد الرموز الأكاديمية والشخصيات المعروفة الأرض لانتشار القواعد الشعبية المتطرفة؟

- تستخدم المنظمات الإسلامية المتطرفة في أوروبا وسيلة أثبتت تفوقها في المناورة والهرب من المسؤولية القانونية، بشأن نشر الفكر المتطرف؛ حيث تعمل هذه المنظمات على مخاطبة المؤسسات الأوروبية، من خلال استخدام مفاهيم ليبرالية ومدنية غير متشددة، وذلك عبر العديد من الرموز الأكاديمية المرموقة، مع ضرورة الدفع بالعنصر النسائي، على أن يدور محور النقاش حول مفاهيم حقوق الإنسان، واحترام الحريات والقيم، التي تأسست عليها دول أوروبا، وذلك من أجل تجميل هذه المنظمات، إلا أنّ القواعد الشعبية تعمل عكس ذلك، وتستمر في خطابها التحريضي، وخطاب العنف والتطرف، وليس على هذه الرموز سوى إنكار صلتها بأي خطاب تحريضي، إلا أنّ الحقيقة هي أنّ سياسة الازدواجية هذه تحقّق الغرض المطلوب منها بدقة عالية، فهي تحمي المنظمات من الملاحقة، وتحقّق، في الوقت نفسه، الأهداف المتطرفة التي تدعو إليها هذه المنظمات.
- في سياق مشابه، كان «روبرت لامبرت» (الرئيس السابق لوحدة التواصل مع المسلمين في الشرطة البريطانية «سكوتلاند يارد»)، قد أشار إلى أنّ المسلمين من الهنود الشباب نجحوا في منع «أبو قتادة»، أحد مروجي الفكر الجهادي السلفي، من السيطرة على مسجد بريكستون في لندن في التسعينيات، لكن نتج عن هذه العلاقة التعاونية، في المقابل، تجاهل جهود تلك الجماعات لإنشاء مجتمعات موازية منفصلة عن المجتمع البريطاني.

كيف تساهم القوانين البريطانية في تسهيل عمل التطرف؟

- ظهر في بريطانيا تيار يدافع عن الحق في التعبير، مهما كان، اعتقاداً بأنّ هذه الطريقة الأكثر فعالية لتقويض التطرف، وهي أن تتم مواجهة خطابهم. ويبدو الطرح صحيحاً، من الناحية النظرية، إلا أنّ الواقع العملي كان يشير إلى غير ذلك، حتى أنّ قطاعات أخرى، إذا تصدّت للخطاب المتطرف، وصفت بأنّها «معادية للإسلام».
- باستغلال المساحات الحرة في بريطانيا، روج المتطرفون، يوماً بعد يوم، أيديولوجياتهم المتطرفة، المليئة بالكرهية، لآلاف المسلمين على القنوات الفضائية، ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وفي الحرم الجامعي، وعلى الصعيد المجتمعي أيضاً.

- في معركة الأفكار، تظلّ قدرة أوروبا على تفكيك تلك الأيديولوجية العالمية، حتى الآن، هي أحد أعظم الإخفاقات، وهو فشل جماعي في مواجهة ذلك التطرف بشكل حاسم، للمؤسسات الإسلامية، والمنظمات الحقوقية، والجماعات والحكومات المناهضة للعنصرية.
- ومع استمرار المتطرفين في نشر التطرف بين الناس، فإنّ بريطانيا ما زالت تغضّ الطرف، حتى على ما تم تعريفه أنّه "تطرف"، ولم يكن التطرف أبداً هو العنف فقط، لكنّ التحريض على الكراهية والتمييز، وترويج الأفكار العنصرية، في القضايا السياسية والدينية والأيديولوجية، يجب أن يعدّ تطرفاً في بريطانيا القرن الحادي والعشرين، التي تطمح إلى إقامة ثقافة تقوم على المساواة وحقوق الإنسان والتعددية. ومع ذلك، لا تزال آلاف الأشرطة التي تروّج للتطرف للدعاة المتطرفين، موجودة على الإنترنت، وبعضها موجود في المساجد.

لماذا تفشل أوروبا في مواجهة الإرهاب؟

تعاني أوروبا عموماً، من حدود خارجية ضعيفة، وحدود داخلية هشة أمنياً.

- وضعت بريطانيا العديد من المشروعات بخصوص إعادة دمج غير البريطانيين داخل المجتمع، سواء من خلال المؤسسات المدنية أو الجامعات، إلا أنّ كلّ هذه المشروعات لم تنجح بشكل كامل، لأنها وليدة الأزمة، وليست مشروعات ذات هدف مستدام، كما أنّها تعاني من ضبابية كبيرة، ويراها البعض وهمية وغير واقعية، في الوقت الحالي، لأنّ التدخل السريع لمنع تمّدد التطرف هو الحل، خصوصاً في ظلّ وجود شخصيات ومؤسسات تحمل فكراً متطرفاً أو داعماً للتطرف في بريطانيا؛ لذا فإنّ الأولوية تقتضي التعامل مع هذه المؤسسات أولاً، لحساسية عامل الوقت.
- من الملاحظ أنّ جهود الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، في مجملها، هي خليط من البيروقراطيات والإجراءات، والدول صغيرة الحجم قد اعتمدت، منذ أعوام، على جهود الإنفاذ التي تبذلها الدول الكبرى، واستغلّت شبكات المقاتلين الأجانب العائدين من داعش ثغرات الاتحاد الأوروبي، لتضرب القارة حيث مكن ضعفها. خاصة أنّ بعض الدول الصغيرة، مثل الدنمارك وهولندا، ليس لديها منظمات استخباراتية كبيرة، أو قدرة كافية على التحقيق في متابعة شبكات تنظيم داعش، الذي يمتلك خبرة تتغلغل عبر الحدود، وتتواصل سرّاً³³.
- الدول الأوروبية لا تتشارك المعلومات الاستخباراتية، ولا تتقاسم رؤاها بالسرعة التي يقوم بها

33 <https://warontherocks.com/2016/03/the-islamic-state-in-europe-terrorists-without-borders-counterterrorists-with-all-borders/>

خصومها من الإرهابيين، ورغم أنّ اليوروبول والإنتربول يعلان ذلك نوعاً ما، إلا أنّهما لا يملكان السلطة، أو ما ينتج عنها من تجهيزات لاجتياز الشبكة المعقدة للحدود الأوروبية، وإجراءات عرقلة الإرهابيين، الذين يعملون دون عائق.

- يلاحظ أنّ أوروبا لم تستطيع، حتى الآن، فهم ماهية التطرف والجماعات المتطرفة، بقدر بعض الدول العربية التي أنتجت تقارير ودراسات عن هذا الأمر، الأمر الذي يترتب عنه افتقار تام للمعلومات الأساسية حول أنشطة هذه الجماعات، وفكرها، وأهدافها، وتأثيرها في المسلمين في أوروبا، ويمكن الاستعانة بخبرات بعض الدول العربية في هذا الأمر.
- بدل إدراك الصورة المتداخلة، تستمرّ بريطانيا في التعامل مع نحو 3 مليون مسلم على أراضيها، بفلسفة واحدة دون تمييز بينهم، وذلك لا يخدم مصالح بريطانيا نفسها، ولا مصالح الأسوياء من المسلمين؛ حيث يستغل غير الأسوياء مظلة «الجالية الإسلامية»، للاختباء والاختفاء من خلالها، وإضفاء الشرعية على تحركاتهم، والحصول على الأصوات الداعمة لهم³⁴.
- ربّما تكمن المشكلة التي تعاني منها بريطانيا، في مجال الاستخبارات، أكثر من الجانب الشرطي الأمني؛ فما زالت بريطانيا تشهد عمليات إرهابية، ينفذها عناصر لهم سجل جنائي وإرهابي، دون منعها، وهذا ما يعدّ مأخذاً على الاستخبارات البريطانية.
- العمليات الإرهابية التي شهدتها بريطانيا، تكشف أنّها ما زالت غير جاهزة بعد لمواجهة التطرف والإرهاب، فجماعات «الإسلام السياسي» (الجماعات الإسلامية) ما زالت تنشط على الأراضي البريطانية، بكل درجات تطرفها وأنواعها، مع توقعات أنّ بريطانيا ممكن أن تشهد عمليات إرهابية متكررة، وهذا يعود إلى حقيقة أنّ بريطانيا لم تحسم موقفها من تلك الجماعات بعد.
- لقد أصبحت بريطانيا بالفعل، أكثر عرضة للعمليات الإرهابية، بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني أنّ ما كانت تتوقعه بريطانيا من أن تكون أكثر أمناً بخروجها، هو غير صحيح، وأنّ أمن بريطانيا لم يعد مهدداً من الخارج، ومن موجات اللاجئين والهجرة، بل هي مهددة من الداخل، فالعمليات التي ضربت بريطانيا، ودول أوروبا، نفذها، في الغالب، مواطنون في تلك الدول.
- المشكلة أنّ بعض المؤسسات البريطانية، تعتقد أنّ أسباب تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا، وغيرها من مناطق النزاع، هي مشكلة دينية تتعلق بالإسلام، أكثر من أنّها مشكلة اجتماعية تتعلق بالحصول على التعليم، وعلى فرص العمل والاندماج الاجتماعي، التي أصبحت أبرز التحديات في بريطانيا، وبعض الدول الأوروبية.
- إنّ تورط الشباب في عمليات إرهابية وتطرف، لا يعني، بالضرورة، أن يكونوا ملتزمين وملتصقين بتعاليم الدين الإسلامي والشريعة، فبعض المتورطين لم تكن لهم علاقة بالدين.

34 <https://www.theguardian.com/commentisfree/2017/jun/10/stop-fretting-over-religious-sensitivities-push-back-against-islamists>

- هذا الإحساس بفقدان الهوية، تستغله الحركات الإسلامية، التي من شأنها جعل الشباب يشعر بالتميز في حياته كمسلم عن الإنسان الغربي، وقد يصل الأمر، في حالات متطرفة، إلى تكفير الغرب، وهذا الأمر لا يحتاج إلى إيمان عميق، بقدر ما يحتاج إلى نقص في الشعور بالهوية، يحاول من خلاله تحقيق ذاته في مجتمع يراه مختلفاً عنه، ولا يقبل بسهولة أن يكون جزءاً منه.
 - إنّ التهديدات الأمنية في بريطانيا، في الغالب، هي تهديدات داخلية، فقد كشفت التقارير أنّ ما يقارب ٧٥٪ من العمليات الإرهابية التي تم تنفيذها في بريطانيا، كانت من الداخل. وقد سرّح تنظيم داعش أعداداً كبيرة من المقاتلين الأجانب، في سوريا والعراق، بعد تعهدهم بتنفيذ عمليات إرهابية في أوطانهم في أوروبا.
 - للتصدّي للإرهاب، يجب فهم الخطابات والأفكار الداعية إلى الإرهاب نفسه، للتمكن من دراسة ومعالجة الشكاوى والمظالم، التي تستغلها تلك الأفكار لاجتذاب الأفراد، وتجنّب انتشار ما يبرّر السلوك المتطرف.
 - يمكن القول، إنّ هناك تراجعاً بخصوص الإستراتيجيات المطلوبة لمواجهة التهديدات الإرهابية عام ٢٠١٧، بخلاف تعقيدات القضاء فيما يخصّ قضايا الإرهاب وبطئها، وثغرات عديدة في أمن الحدود، وعدم الالتفات إلى التهديد الكامن بالداخل، بقدر التركيز مع العائدين من مناطق الصراع، في سوريا والعراق، إلى بلادهم في أوروبا. ورغم أنّ كلّ العمليات التي تمّت مؤخراً قام بها أشخاص مقيمون داخل أوروبا؛ حيث إنّ التهديد الأكبر لبريطانيا من الإرهاب الإسلامي، يأتي من الإرهابيين المولودين في بريطانيا، ونسبة الشباب بينهم هي النسبة الأعلى^{٣٥}.
- ازدواجية الموقف الأوروبي تنعكس على الأمن الأوروبي:

تعتمد العلاقات الدولية بين الدول، على مبدأ المصلحة أولاً، فماذا عن العلاقات بين الدول والتنظيمات أو المؤسسات!

لكن، أيّ مصلحة تضعها أوروبا في الاعتبار هنا؟ هل حماية القيم التي نشأت عليها أوروبا الحديثة، أم المصلحة التي تحمي المصالح السياسية؟!

- لا يمكن إنكار أنّ لأوروبا مصالح خارجية، وأنّ هذه المصالح تستوجب الحصول على أدوات للنفوذ الخارجي، لكن لا يجب أن يكون ذلك على حساب أمنها، فمعيار الهدف أولاً (الغاية تبرر الوسيلة)، لا يجب أن يكون على حساب أهداف أخرى، مثل الأمن والسلم المجتمعي.

- إنّ دولة مثل بريطانيا، بحجم قدراتها الأكاديمية والاستخباراتية، لا يمكن القول إنّها تفتقد القدرة على التنبؤ بالسلوك المتطرف، وبنوايا الجماعات المتطرفة داخل أراضيها. إنّ أوروبا لها تاريخ طويل في مجال دراسة الشرق والجماعات الدينية، لذلك لا يمكن وصف دولة مثل بريطانيا، بأنّها تجهل طبيعة الجماعات المتطرفة التي تحتضنها.
- الأمر هنا ليس اتهاماً؛ لأنّ كثيراً من البلدان الشرقية والغربية، وقعت في الخطأ نفسه، لكن يجب تعديل السلوك، ولا يجب الاستمرار في ازدواجية المعايير هذه، التي أنتت بنتائج عكسية على أوروبا وبريطانيا ذاتها؛ حيث يتحمّل المسؤولون الغربيون، بتجاهلهم كلّ التحذيرات التي أطلقت بشأن التعامل بجديّة مع أخطار دعم الإرهاب، وضروة وضع آلية لإحكام السيطرة على الجماعات الدينية في الداخل، وعدم التواني في تهمة التطرف، ورفض المتطرفين كلّ التنبيهات بشأن ارتدادهم إلى داخل بلدانهم، جانباً من المسؤولية عما حدث، وسيحدث، من اعتداءات ستطال شعوبهم، وهذا ما جرى بالفعل في عدة مدن أوروبية؛ في باريس، وبروكسل، وبرلين، ولندن.
- إنّ بريطانيا، على سبيل المثال، قدّمت المصالح السياسية على المبادئ العليا، وهو ما جعل البراجماتية أداة لقتل أنفسنا، فمن جانب تلمح التقارير إلى تعاون الاستخبارات مع الجماعات المتطرفة، لصالح مصالح سياسية وأمنية خارجية. ومن جانب آخر؛ يستغلّ المتطرفون الرغبة البريطانية في التحرك بحرية على الأراضي البريطانية، وينقضّون على أمنها في النهاية.
- إنّ وجود الجماعات الإسلامية في بريطانيا لم يكن وليد الصدفة؛ فقد مرّت بمراحل نمو وتحول وتطور، ولا يمكن القبول بأنّ بريطانيا كانت تجهل هذا التضخم الذي حدث لهذه الجماعات. والحقيقة، أنّ تقديم المصالح السياسية، ومبدأ „الهدف أولاً“، على معايير عليا، مثل الأمن وعدم التمييز، كان الفرصة التي انتهزتها الجماعات المتطرفة، التي تعاملت مع الحكومات في بريطانيا من باب „تبادل المنفعة“، وهذا لا يعفي هذه الحكومة من تهمة التساهل مع التطرف.
- إنّنا حين ننظر إلى جماعة مثل الإخوان المسلمين، نجد أنّها استفادت من الأراضي البريطانية في

تحقيق مصالح اقتصادية ضخمة³⁶، ونحن هنا لا نطالب بطرد الاستثمارات الأجنبية، لكنّ هذه الجماعة المتشعبة، التي تتمتع بتواجد ضخم في معظم دول العالم، لا تعبّر استثماراتها عن ثروات فردية؛ بل ثروات جماعة دينية لعبت دوراً في تمويل ودعم التطرف. وإن كان لا يمكن التعميم على كافة أجنحة هذه الجماعة في العالم، لكن لا يجب تقديم الرؤية البريطانية تجاه هذه الجماعة، حيث تتجاهل بريطانيا ارتباط جماعة الإخوان المسلمين في بريطانيا بتنظيم دولي، وهذه الأموال تلعب دوراً في دعم هذا التنظيم، الذي يسعى وراء أهداف تعلم بريطانيا تماماً مدى خطورتها، وهذا التجاهل يجعل بريطانيا شريكة في دعم التطرف والإرهاب.

- إنّ محاربة الإرهاب لا يجب أن تقتصر على قتال المتطرفين على الأرض، بحجة أنّهم قدموا سلوكاً متطرفاً، والحرب الناجعة يجب أن تبدأ من تجفيف منابع الفكر وتصحيحه، ومن ثم تعديل السلوك، وهو ما تفنّده بريطانيا، حتى الآن، لدرجة أنّ لندن باتت ملاذ المتطرفين في العالم.

توصيات

من الواضح أنّ موقف الدول الأوروبية هو «الإرهاب ليس مشكلتي إلى أن يصبح مشكلتي»

- تمكن ملاحظة ضعف استجابة العديد من أجهزة أوروبا أثناء العمليات الإرهابية؛ لذا يتوجب إنشاء لجان للتحقيق في إخفاقات الاستخبارات، وإعادة العمل على تصميم مراحل العمل التي تحتاج إلى وقت كبير، يسهّل قيام المتطرفين بعملياتهم.
- يجب أن يتم بناء حالة من المشاركة بين العديد من الأطراف والمؤسسات، لقطع الطريق على من يفكر في الانخراط في التطرف، على أن تبدأ هذه الحلقة من إمام المسجد، وأحد المؤسسات الرسمية في المجتمع المحلي، والمصححات النفسية، ويشارك فيها أفراد من الشرطة والمؤسسات الأمنية، لوضع أفضل خطط للتعقب، إذا كان الانخراط قد حدث، أو للعلاج، إذا لم يكن قد حدث بعد.
- الدول الأوروبية لا تتشارك المعلومات الاستخباراتية، ولا تتقاسم المسؤوليات، ورغم أنّ اليوروبول والإنتربول يفتلان ذلك نوعاً ما، إلا أنّهما لا يملكان السلطة، أو ما ينتج عنها من تجهيزات

36 - <http://www.youm7.com/story/2016/9/23/%D8%B3%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%89-%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%86-%D8%AA%D8%B5%D9%84-%D9%84%D9%8010-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/2893250>

لاجتياز الشبكة المعقدة للحدود الأوروبية، والإجراءات، وعرقله الإرهابيين الذين يعملون دون عائق؛ لذا يجب العمل على إنشاء هيئة تنسيق أمني مشتركة، تهتم بالبعد الاستخباراتي.

- وتيرة الهجمات تشير إلى أن العمليات المستقبلية ستكون قريبة ومتشابهة؛ لذلك بدلاً من إعادة تصميم بيروقراطية مكافحة الإرهاب ببطء، ينبغي أن يبدأ الاتحاد الأوروبي، على الفور، بإنشاء فرقة عمل، تركز بشكل حصري على تهديدات داعش لأوروبا. وفي حالات مثل الاتحاد الأوروبي اليوم؛ أثبتت فرق العمل أنها أكثر فعالية من البيروقراطية، وإذا أذن لهم، يمكنهم تنظيم الموارد بسرعة حول القضايا القديمة، وإناطة المهمة والمسؤولية إلى كيان واحد، وتوفير غطاء أعلى للمحققين يتجاوز الولايات القضائية، وتسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية المهمة، وتحقيق قدرات أعلى في المناطق التي كانت تفتقر إليها في السابق، والتغلب على التحديات اللغوية، وإنشاء تسلسل قيادي واضح لصنع القرار.

- تعرف بعض الدول الأوروبية أن هناك بعض الأحياء، التي تعدّ ملاذاً آمناً للإرهابيين في الدول المجاورة، مثل فرنسا في حالة مولنيك، لكنها تفتقر إلى السلطة، والقدرة على توفير عناصر الاستخبارات البشرية بشكل مناسب بين سكان تلك الأحياء، ويمكن أن تساعد فرقة العمل في القضاء على هذا النقص.

- كان لبريطانيا تجربة مميزة، عبر إدماج مواطنيها المسلمين في الجيش البريطاني، ومنحهم المزايا، وإعداد البرامج التي تساعدهم على عملية الاندماج الوطني، والشعور بأنهم يعملون ضمن جيش بلدهم، وليس مجرد عناصر مسلحة تقوم بمهمة مسلحة، إنما هي مهمة وطنية، وعلى ذلك يجب أن تعمل الحكومة البريطانية على إدماج مسلميها ضمن برنامجها الوطني، ومبادئ المواطنة.

- الاستفادة من خبرة الدول العربية المعتدلة في التعرف على المناهج الإسلامية المتطرفة، وكيفية سياسات تتماشى مع مبادئ المملكة المتحدة.

- توجد حتمية لتوطين الدعاة ورجال الدين المسلمين، بما يخضعهم لمعايير وطنية، ومناهج دينية تحترم الدولة والنظام ومعايير المواطنة.

- الجالية المسلمة تُدار من الخارج! هذا الخطأ الأول، وهو الهدف الأول الذي يجب إصلاحه، يجب إعادة دقة الحراك الفكري إلى الداخل البريطاني، وفق معايير خطة الدمج والمواطنة. فلا بدّ من بناء هويّة وفق محددات واضحة، فأكثر مشكلات الجاليات المسلمة المتنامية، خاصة البريطانية، سببها (الهوية): هل أنا بريطاني مسلم، أم مسلم بريطاني؟ خاصة ممن أصولهم ترجع إلى جنسيات أخرى، لذلك من المهم بناء هوية البريطاني المسلم.
- توطين مراكز التعليم الإسلامية ومناهجها في بريطانيا، بما يرفع يد الجماعات والحركات الإسلامية عن ضخّ أفكارها وأهدافها من خلال برامجها التعليمية.
- لا بدّ من الرقابة الجيدة على العمليات المصرفية لتعاملات المنظمات والجمعيات الإسلامية، بما يضمن عدم دعم الإرهاب، أو القيام بعمليات غير قانونية، مثل عمليات غسل الأموال.
- المقاتلون الأجانب العائدون بعد الهزائم المتتالية في العراق وسوريا، يشكّلون خطراً محلياً على أوروبا، والعالم، بعد الخروج من دائرة إعادة الإنتاج مرة أخرى، يجب ملاحظتهم ومحاكمتهم، نعلم أنّ القوانين البريطانية ربما لن تحاكمهم جميعاً على ما اقترفوه من جرائم، لكن يجب التنبّث من محاكمة كلّ من ثبت ارتكابه أفعالاً إجرامية، وأهمها الانتماء إلى منظمة إرهابية، أو القيام بجرائم ضدّ الإنسانية.
- يجب أن يتم تعزيز القدرات الاستخباراتية، واستحداث قدرات جديدة، للاستعداد عند بدء تدفق المقاتلين العائدين إلى أوروبا؛ حيث تجب مراقبة المنافذ الحدودية، وتعزيز اللقاءات بين عائلات المقاتلين الذين خرجوا إلى مناطق الصراع، للحصول على أكبر قدر من المعلومات، ويجب أن تكون قنوات الاتصال مع هذه العائلات بشكل لائق، لتعزيز أواصر الثقة، وأن يكون التعامل من خلال مؤسسات مدنية، لا مؤسسات شرطية، على أن تكون المؤسسات الشرطية قد رتبت الأمر سابقاً مع هذه المؤسسات المدنية الاجتماعية.
- يجب أن تركز مكافحة الإرهاب إلى إطار تشريعي، يمنح الظروف المناسبة لتجريم الجنايات التمهيدية؛ فنظراً إلى أنّ معظم العمليات التي تمت في أوروبا، إنّ الإرهابيين قد تم وضعهم تحت الملاحظة، لكن لم يتم اتخاذ قرار قضائي رادع بحقهم.

- يجب الاعتماد أكثر على مفهوم "الشرطة المجتمعية"، أو كما تسميه توصيات الأمم المتحدة "الخفارة المجتمعية"، التي تعمل من خلال مشاركة بين الشرطة المؤسسات الاجتماعية المدنية المحلية.

hafryatnews



hafryat news



hafryatnews



صحيفة حفريات تصدر عن مركز دال
للأبحاث والإنتاج الإعلامي
35 شارع إسراء المهندسين - ميدان لبنان
الجيزة - جمهورية مصر العربية
www.hafryat.com